



تغير بعض الفقهيات بسبب نازلة كورونا

Some jurisprudence has changed due to Corona

وليد مهسas

جامعة الزيتونة (تونس)

mehsasw@gmail.com

الملخص:

تسبب فيروس كورونا في تغيير حركة العالم بأسره في شتى مجالاته، وأربك معظم ساكنة العالم، ومنهم الأمة الإسلامية، التي وجدت بين عشية وضحاها بيوت الله مغلقة، ومناسك الحج والعمرة معلقة، وألقت نفسها بين فكي أزمة اقتصادية خانقة، وهي معطيات استثنائية، وظروف طارئة لم تشهد الأجيال الأخيرة لها مثيلاً.

وهذا المقال هو محاولة علمية لمعرفة كيفية تعامل الشريعة الإسلامية السمحاء، مع مثل هذه الظروف، ومدى مسايرتها لمتغيرات وحوادث الدهر، وأهم ما طرأ على الفقهيات التعبدية من تغيرات في الأداء، مع بقاء لها وجوهرها، ومرونتها قواعد الفقه في هذا الباب، وغيره من أبوابه، وسعت آفاقها.

معلومات المقال

تاريخ الإرسال: 05 اوت 2020

تاريخ القبول: 01 سبتمبر 2020

الكلمات المفتاحية:

- ✓ النازلة
- ✓ تغير الفقهيات

Abstract :

Article info

Corona virus caused a changing of the world's movement in different fields ,and discomposed most of population even the Islamic nation, which found between a day and a neigh the mosques closed, the hajj rituals suspended, and found herself between stiffly economic crisis's jaws ,it's exceptional data ,and emergency situation, the last generation have never lived like it before.

And this essay is a scientific attempt in order to know the way, the Islamic law has to deal with those circumstances, also how it goes with changes and the time's accidents.

The most important thing happened to the religion's methods with keeping it score and the flexibility of the Islamic rules from that side, even other sides, also its large horizons..

Received 05 August 2020
Accepted 01 Septembre 2020

Keywords:

- ✓ Relapse,
- ✓ change of jurisprudence

مقدمة:

من أجل خصائص الشريعة الإسلامية، وحالاتها، صلحيتها لكل زمان ومكان، ومواكيتها لحوادث ونوازل الدهر الطارئة على بني الإنسان، ومن أوضح وأجل مظاهر تلك الخصوصية مبدأ جواز تغيير بعض الأحكام الفقهية، والفتاوي الشرعية بسبب الأوبئة الصحية، والجائحة الكونية، على غرار ما نعايشه هذه الأيام من وباء "كورونا" ومن هذا المنطلق إنقدحت فكرة هذا المقال للإجابة على الإشكالات التالية: ما هي نظرية الشريعة للأوبئة؟ وكيف تعاملت معها؟

التعريف بمبدأ تغيير الفقهيات بسبب الطوارئ الصحية وما أهم التغيرات والرخص الفقهية بسبب وباء كورونا؟؟.

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث.

يرتكز بحثنا على مصطلحين أساسين لابد من فهمهما قبل خوض غمار صلب البحث وهما: الفقهيات، وباء الكورونا.

الفرع الأول : مفهوم الفقهيات

المقصود بالفقهيات هي الأحكام ذات الصلة بالفقه، ولمعرفة هذه المصطلحات ينبغي التعرض لمصدره وهو "الفقه" لغة و اصطلاحاً:
أولاً: الفقه لغة : من «فقه فالفاء والكاف والاء أصل واحد صحيح، يدل على إدراك الشيء والعلم به»¹. وقال الجوهري: «الفقه هو الفهم يقول: شهدت عليك بالفقه»²، أي بالفهم. وقد ورد هذا المعنى في كتاب الله، قال تعالى: ﴿قَالُوا يَا شَعِيبٌ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾³، أي: ما نفهم⁴، وقال تعالى: ﴿فَمَالِ هُؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾⁵، أي: لا يفهمون حديثا⁶. وقد «اختص هذا المصطلح بعدها بعلم الشريعة، فقيل: لكل عالم بالحلال والحرام فقيه»⁷، وعليه فالمعنى المقصود في هذا المقام هو الفهم.

ثانياً : الفقه اصطلاحاً : عرفه أهل العلم بأنه: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلةها التفصيلية»⁸، والمقصود بهذا التعريف هو حصر الفقهيات في إدراك الأحكام الشرعية العملية، دون العقدية لأي مكان في المجال العملي، من تعبدات ومعاملات، وقضاء شرعى، وإخراج الأحكام الاعتقادية من هذا الباب، مع اشتراط استنباطها من الأدلة الشرعية التفصيلية كالكتاب والسنة، والإجماع، والقياس⁹.

الفرع الثاني: أقسام الفقهيات

لما كان الفقه متعلقاً بالأحكام العملية فإنه بذلك يعطي كل نواحي الحياة و العلاقات المتشعبة، كعلاقة الإنسان بربه، وعلاقته بالناس على اختلاف قرابتهم منه وكذلك خطط النظام العام، وصيانة الحرمات، والممتلكات وتتلخص أهم أبواب الفقه فيما يأتي :

أولاً: القسم التعبدى:

ويشتمل على علاقة العبد بربه -عز وجل- كالطهارة و الصلاة، و الزكاة، والصوم، والحج¹⁰.

ثانياً: قسم المعاملات :

ويدخل في تنظيم علاقه الناس بعضهم بعض في البيوع، وشئون الأسرة، و الميراث .

ثالثاً: الجنایات و العقوبات

والقصد الأساسي لهذا القسم هو حفظ حرمات الناس في نفوس وأعراض، وأموال وذلك بالتشريعات الشرعية من قصاص وسجن وتعزيم.

الفرع الثالث : مفهوم الوباء.

الوباء لغة: الوباء، يمد ويقصر: وهو مرض عام، وجع وباء بالمدّ أوبيبة، وجع وباء بالقصر أوباء وأرضٌ وبئنةٌ على وزن "فعيلة"، وموبعةٌ وبئنةٌ كثيرة الوباء؛ أي المرض¹¹، عافانا المولى وسلمانا.

الوباء اصطلاحاً: الوباء: هو مرحلة لانتشار السريع لمرض معين في مجتمع ما بكثرة¹²، ويعرفه بعضهم بأنه: فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده¹³. وعليه كل مرض وصف بسرعة الانتشار وكثرته فهو وباء ومثل ذلك: مرض الطاعون وفي زماننا هذا كورونا.

ثانياً:تعريف فيروس الكورونا: عرفت منظمة الصحة العالمية فيروسات الكورونا بأنها سلالة واسعة من الفيروسات التي تسبب المرض للحيوان، والإنسان، ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر بأمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشدّ وخامةً مثل متلازمة الشرق الأوسط ميرس "MERS" والممتلأة التنفسية الحادة الوبائية سارس "SARS"، وبسبب أيضاً فيروس كوفيد - 19.¹⁴

ثالثاً:تعريف كوفيد - 19:

هو مرض مُعدٍ سببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشييه من مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وقد تحول إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.¹⁵

رابعاً:أعراض كوفيد - 19:

تتمثل أهم أعراضه في الحمى والإرهاق، السعال الجاف والآلام والأوجاع والاحتقان الأنف، والصداع والتهاب الملتحمة، وألم في الحلق والإسهال وفقدان حاسة الذوق والشم، وتزداد مخاطره بمضاعفات وخيمة بين المسنين والأشخاص المصابين بمشاكل صحية مثل ارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والرئة، والسكري أو السرطان.¹⁶

خامساً:كيفية تعامل الشريعة مع الأوبئة:

لقد ملكت الشريعة الإسلامية مسلكاً وقائياً عند حلول الوباء في الأرض أو البلد حتى لا يعم ويحصد أرواحاً كثيرةً تحت منحى الحجر الصحي وذلك لأنَّه مقصد حفظ النفوس من أكبر وأجل كلياتها قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُتُّلُّو أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾¹⁷ وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾¹⁸ أما الطريقة المتتبعة في هذا الباب فهي تمثل في الحجر الصحي وعزل المرضى عن الاصحاء، حتى لا ينقلوا العدواي يقول النبي صلى الله عليه وسلم : {لَا يُورَدَنَ مُرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ}¹⁹ والمقصود بأن لا يورد المريض على المصح فهذا هو مبدأ العزل الصحي، وهو عزل المرضى عن الاصحاء، ويرشدونا أيضاً صلى الله عليه وسلم إلى مبدأ غلق الحدود، ومنع الحركة والتنقل بين البلدان، وفي البلد الواحد، إبان الوباء فيقول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المجال: {إِذَا سَعَتم بالطاعون بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا}²⁰، وعن التوعي الاحتياطي يرشدونا إلى الابتعاد عن المرضى وإبعادهم عن الاصحاء فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: {...وَفِرْ مِنَ الْمَجْنُومِ كَمَا تَفَرَّ مِنَ الْأَسَدِ} .²¹

المطلب الثاني: خاتمة عن تغيرات فقهية بسبب كورونا.

قبل ذكر بعض هذه التغيرات الفقهية بسبب هذا الوباء، نعرض بعض القواعد الفقهية والشرعية، التي قررها العلماء والفقهاء، والتي هي مستند هذه التغيرات.

الفرع الأول: تقرير بعض القواعد الفقهية في هذا الباب.

القاعدة الأولى: تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأحوال²²:

هذه القاعدة من أجل الدلائل وأسمى البراهين على مرونة الشريعة الإسلامية، وفقها، وصلاحتها لكل الأزمنة والأمكنة، ومراعاتها لأحوال الناس وظروفهم، وما يطرأ عليهم مما يستوجب التخفيف أو التيسير عليهم في التكاليف، يقول ابن القيم: « وهذا فضل عظيم النفع جداً، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة، أوجب الحرج و المشقة، و تكليف ما لا سبيل إليه ... فإن الشريعة مبناتها و أساسها على الحكيم، ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى صدتها، وعن المصلحة إلى المفسدة فليست من الشريعة، وإن دخلت فيها بالتأويل»²³ والأمثلة والأدلة في الشريعة على تحقيق هذه القاعدة كثيرة نذكر منها ما يلي:

-إسقاط سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لحد السرقة عام المجاعة: و يسمى أيضاً بعام الرماد ،ووقع ذلك بعهد سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- سنة ثانية عشرة هجرية ، و سمي بعام الرماد لأن الأرض اسودت من قلة المطر حتى صار لوحاً شبيهاً بالرماد، وقيل لأنها تُسْفِي الريح **ثُرَاباً كالرماد**، وأصاب الناس جوعاً شديداً، وقد تَعَشَّفَ عُمَرُ -رضي الله عنه- في نفسه، فكان لا يأكل إلا أكلة واحدة في اليوم والليلة، وهي خبز قليل بالزيت، حتى نَحَفَ -رضي الله عنه- واسود لونه، وخشى عليه الملائكة²⁴، وهذا من أسمى صور العدل والتساوي بين الحاكم والمحكوم ،وفي هذه الجائحة، أسقط حاكم الأمة عمر بن الخطاب حد السرقة، و هو قطع اليدين ،قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا جَزاءً إِمَّا كَسَبُوكَلَّا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾²⁵، ولكن عمر بن الخطاب و عملاً بروح الشريعة، وأعمالاً لتغيير الفتوى بتغيير الأحوال قرر بسياسته الرشيدة و فقهه المستثير، إسقاط قطع اليدين، لأنه ما سرق إلا لضرورة حفظ النفس من الملائكة و سد الرمق²⁶، وهذا من أعظم التطبيقات لهذه القاعدة، فالرغم من أن حكم قطع يد السارق من الحدود الثابتة قطعاً بالقرآن الكريم إلا أن ضرورة حفظ النفس الجاتي الجنبي الجليل إلى تعطيل إقامته لهذا الظرف الطارئ .

- تغيير سيدنا عثمان بن عفان -رضي الله عنه- لفتوى منع التقاط ضالة الإبل، فالرغم من أن النبي صلى الله عليه وسلم - نهى عنها عن التقاطها لما سأله أحد الصحابة عن ضالة الإبل فغضب وقال: {وما لك ولها، معها سقاوها وحذاؤها، ترد الماء وترعى الشجر، فذرها حتى يلقاها رها}²⁷. وب الرغم هذا النهي الصريح عن التقاطها، إلا أن سيدنا عثمان -رضي الله عنه- خالف هذا النهي، وأمر بالتقاطها لما رأى من أن الفساد قد دَبَّ إلى كثير من أهل زمانه ، و امتدت أيديهم إلى الحرام ، فصار التقاطها أصول لها خوفاً من أن تنالها يد سارق أو طامع²⁸، وهذا أيضاً من تطبيقات قاعدة تغيير الفتوى بتغيير الأحوال.

القاعدة الثانية: المشقة تجلب التيسير

ويعبّر عنها أيضاً بقولهم: "إذا ضاق الأمر اتسع" ، وتعزّز هذه العبارة للإمام الشافعي رحمه الله²⁹ والمقصود بهذه القاعدة الكبرى، أنه كلما وُجدت المشقة في التكاليف الفقهية يفتح باب التيسير على المكلفين في الأداء، رفعاً للحرج وهذا المسلك مشاهدٌ وملحوظٌ في التشريع، والأمثلة عليها لا حصر لها ونذكر منها ما يأتي : الشخص في العبادات: كتشريع التبيم خلال المرض أو المشقة في استعمال الماء للطهارة، وكذلك تشريع قصر وجمع الصلوات في السفر، وترخيص الفطر في رمضان للمريض والحامل والمريض والمسن، وهذه كلها براهين وأدلة على قصد الشارع الحكيم لمقصد رفع المشقة ونفي الحرج عن المكلفين. يقول تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾³⁰، ويقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾³¹.

القاعدة الثالثة : لا ضرر ولا ضرار والضرورات تبيح المحضورات³²:

ويضيفون إليها قاعدة: "الضرر يزال" أي أن الشريعة كما هي قائمة على أصل جلب المصالح والمنافع، فهي قائمة على درء المضار والمخاطر وإبعادها عن المكلفين، وكل شؤون حياتهم كإباحة أكل الميتة للمضطر المشرف على الملائكة، وإباحة بعض الغرر في البيوع لعدم قدرة التَّسْخِرُ منه ، و غيرها مما تدعوه إليه الضرورات ، و سنرى أمثلة هذه القاعدة في الفرع المولاي في نازلة كورونا.

القاعدة الرابعة: لا واجب مع عجز، و لا حرام مع ضرورة³³.

وهي من أجيال القواعد المعتمدة في هذا الباب وبالاخص في الأحوال الطارئة المعاشرة اليوم، يقول الله تبارك و تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾³⁴، ويقول تعالى : ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾³⁵ وبناءً على هذه القاعدة وهذا الأصل تفرعت رخص شرعية كثيرة، وتيسيرات في بعض الأبواب و سنرى أمثلة موضحة على هذا الأصل.

الفرع الثاني: نماذج عن تغير بعض الفقهيات التعبدية بسبب كورونا.

وبحدوث هذه النازلة طرحت عدة إشكالات فقهية في مختلف الأبواب، ولعلنا نعرض لأهمها في هذا الفرع:
أولاً: باب الطهارة : مسألة وضوء الأطباء، والممرضين القائمين على مرضي الكورونا لكل صلاة.

نظراً لحساسية جناح مرضي كورونا، وذلك لسرعة انتشاره عن طريق العدوى من المصابين إلى من يقرهم، وبالأخص الأطباء والممرضين المعالجين لهم، والذين يعانون أشد العناء، وهم -لاشك- مأجورون أعظم الأجر في هذا العمل الجليل النبيل، ومع ما يجب عليهم من لباس احترازي يمنع العدوى، وهو لباس يغطي جميع الجسم من الرأس إلى القدمين، ولا ينزعونه إلا عند الخروج من المستشفى، فكيف تكون طهارتهم للصلوات المكتوبة؟ وقد أصدرت لجنة الإفتاء بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر فتوى بهذا الصدد تجيز للأطقم الطبية الساهرة على علاج مرضي كوفيد-19 الصلاة بالتييم إن استطاعوه من غير مخاطرة، وإلا صلوا بغير وضوء ولا تيمم، لأن نزعهم لملابسهم الوقائية يعرضهم لخطر الإصابة³⁶، وتدخل هذه الفتوى في باب القاعدة الفقهية التي رأيناها سابقاً: "لا واجب مع العجز، ولا حرام مع الضرورة"³⁷، وتدخل أيضاً في باب صلاة فاقد الطهورين، أي الذي لم يجد ماء، ولا تيمماً، حقيقة أو حكماً أي وجدهما ولم يستطع استعمالهما لذر أو حرج شديد، كما في هذه الحالة للأطقم الطبية فيصلي من دونهما، أي الوضوء والتييم، وصلاته جائزة ولا شيء عليه أداء وقضاء³⁸، ومعنى ذلك أن الصلاة تجزئه على هذه الصفة وتسقط عنه تعتها³⁹.

ثانياً: نماذج من باب الصلاة : قد كثر الكلام والتساؤلات في تغير بعض الفقهيات في هذا الباب الهام جداً، وبالأخص المسائل التالية:
1- غلق المساجد، ومنع صلاة الجمعة وصلاة الجمعة بسبب كورونا: وهي من النوازل الشائكة التي لم يسبق للأمة معايشتها، وقد وقع فيها جدل كبير بين أهل العلم والمفكرين وحتى عامه الناس، ولاشك أن الحكم العادي وفي الحالات الطبيعية، هو فتح بيوت الله في كل الأوقات، وتحميتها لعمارها في الجمعة، والجماعات يقول الله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذْنَ اللَّهُ أَنْ تُرْعَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ رجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ بِخَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾⁴⁰، فالله عز وجل أمر بنفسه برفعها، وتطهيرها من الدنس واللغو، والأفعال التي لا تليق لها، واحترامها وتقديرها... وفتحها في كل الأوقات: بالبكارات والعشيشيات⁴¹، وبال مقابلة بمحظتها تبارك وتعالى أشد النهي، عن غلقها ومنع مرعيتها ومرتاديها من المصلين والعابدين الذاكرين فقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَنْ نَعَّمَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي حَرَاجِهَا أُولَئِكَ مَا كَانُ هُنَّ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا حَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خَرْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁴²، وهذا وعيد شديد، لا أحد أظلم منه، يعني مانع المسجد، وهو عام لكل من خرب مسجداً، أو سعى في تعطيل مكان مرشح للصلاة⁴³، فهذا هو الأصل لكن في حالة طرء نازلة تعرض الناس للهلاك، مثل نازلة كورونا فما حكم تعطيل الصلوات وغلق المساجد لحفظ نفوس الناس، ومنع انتشار العدوى بالوباء بينهم؟

لقد أصدرت معظم سلطات البلدان الإسلامية وغير الإسلامية قرارات بغلق المساجد تحاشياً لانتقال العدوى بفيروس كورونا، وأفتت معظم مجالس وجامعات الإفتاء الرسمية بجواز إغلاق المساجد، وتعطيل صلوات الجمعة والجماعات، ومن ذلك وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، والتي قررت لجنة الإفتاء التابعة لها بإغلاق مساجد الجمهورية، وتعليق صلوات الجمعة وال الجمعة، عملاً بنصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والقواعد الشرعية الفقهية، ومقاصد الشريعة التي تأمر بالحافظة على الحياة الإنسانية، فصلاة الجمعة سنة فقط وهي مقصد تكميلي، وأما الحفاظ على النفس فهي مقصد ضروري⁴⁴، وكذلك أفتت دار الإفتاء المصرية بنفس الفتوى تأييداً لموقف الأزهر بجواز غلق المساجد وتعليق الجمعة والجماعات ، حفظاً للنفوس ودرء المفسدة العلوى بفيروس كورونا، وأشارت دار الإفتاء⁴⁵ إلى أن الفقهاء نصوا على سقوط الجمعة وال الجمعة عن المحذومين ومن في حكمهم من أصحاب العدوى، سدًّا ذريعة الأذى وحسماً مادة الضرر⁴⁶، وتتابعت بعد ذلك الدول الإسلامية دون استثناء إلى إغلاق المساجد وتعليق الصلاة جمعاً وجماعات.

2-رأي المانعين لغلق المساجد: قد ظهر رأي فقهي مختلف في مختلف الدول الإسلامية يدعو لترك المساجد مفتوحة مع مراعاة الاحترازات الوقائية من الوباء، منهم الأستاذ الدكتور حاكم المطيري من الكويت في تغريدة له قائلاً: إغلاق المساجد ومنع المسلمين منها في أوقات الصلاة محرّم بالنص والإجماع لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَنْ نَعَذَ اللَّهُ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا إِسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي حَرَابِكَ أُولَئِكَ مَا كَانُ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا حَافِظِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا حِزْبٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁴⁷، قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾⁴⁸، فليس للدول عليها ولائيّة منع بل ولاية رعاية وإدارة، وكذا الحج وبه أفتى علماء الأزهر ومفتى مصر سنة 1316، وإنما يمنع منها مرضى الوباء.⁴⁹ وفي الجزائر أصدرت مجموعة من الدكاترة والأساتذة الجامعيين، والدعاة الجزائريين على غرار الدكتور عبد القادر، محمد بو ركاب وأبو بكر كافي، وكذلك الدكتور بلخير طاهر الإدريسي، شمس الدين بوروبي الجزائري⁵⁰، متحججين بالأيات السالفة الذكر، وبأن هذه اللجنة التي أفتت بإغلاق المساجد لم تأت بحجج بالغة أو قوية، وبأن الوباء وقع زمان بن الخطاب ومات فيه مئات الآلاف منهم كثير من الصحابة، ولم تغلق المساجد.

3-الراجح الذي يترجح من القولين ، وهو ما ذهب إليه الفريق الأول وهم جمهور المفتين، هيئات فقهية، وقراء من حوار إغلاق المساجد في مثل هذا الظرف العصيب حفاظاً على سلامة الانفس وإقامة الصلوات في البيوت والله اعلم.

ثالثاً: مسألة تعجيل الزكاة بسبب كورونا من المسائل التي حصل فيها جدل وبالأشخاص هنا في الجزائر مسألة تعجيل الزكاة قبل حلول حوالها أو قبل وقها، وقد أصدرت لجنة إفتاء الشؤون الدينية بالجزائر فتوى تبيح تعجيل أداء زكاة الفطر من أول رمضان، المعروف في كل المذاهب أن وقت استحباب إخراجها، بعد فجر يوم العيد وقبل صلاة العيد، ويجوز إخراجها قبل العيد بيوم أو يومين، ولا يجوز قبل يومين على المعتمد⁵¹، وفحوى هذه الفتوى أنه ونظرًا إلى أن زكاة الفطر، والزكاة عمومًا مبناتها على الرفق والمواساة، وتحقيقاً للمصلحة التي تقتضيها الظروف الاستثنائية، فإن اللجنة الوزارية للفتوى تفتى بجواز تقديم زكاة الفطر من بداية شهر رمضان الفضيل، قياساً على تعجيل زكاة المال، فقد أصرّ أن العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تخل، فرخص له في ذلك⁵²، وأنها واجبة بسبب الصوم والفتر عنده فإذا تحقق أحد السينين جاز إخراجها⁵³.

هذا بالنسبة لزكاة الفطر، وتطرح أيضًا مسألة تعجيل زكاة المال، وذلك بسبب العسر المادي، والركود الاقتصادي، ما توقف الأغذية العامة عن العمل مما أحدث فاقه، وحاجةً، وفقرًا لدى الكثير من الناس، وقد أصدرت كثيرون من هيئات الإفتاء الرسمية في الدول الإسلامية على غرار الجزائر⁵⁴، وكذلك أفتت دار الإفتاء المصرية بمشروعية تعجيل الزكاة في هذه الأونة جرأة انتشار وباء كورونا وقوفًا مع الفقراء وسدًا لفقة الحاجين، وعملاً بالصلحة التي تستوجب التعجيل كما في السنة النبوية المطهرة وحديث تعجيل العباس رضي الله عنه لزكاة ماله ستين⁵⁵، وقد أخذ جمahir الفقهاء بهذا الحديث، فأجازوا التعجيل، وقد نجحت معظم الدول الإسلامية، وجعل المفتين والباحثين، هذا المنحى، فأجازوا تعجيل الزكاة⁵⁶، وبالأشخاص في أيام العسر، والشدائد مثل ما نعيشه هذه الأيام، وهذا ما يترجح لدى بحث هذه المسألة تماشياً مع روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها السامية.

رابعاً: منسك الحج و العمرة زمن الكورونا: ومن الفقهيات التي كان لكورونا التأثير المباشر، والأكبر عليها، هما الحج و العمرة، حيث يكون الزحام شديداً، والاختلاط كبيراً، ويعسر أو يستحيل تطبيق التباعد بين الحجاج والمعتمرين أثناءهما، ولذلك فقد بادرت المملكة العربية السعودية بغلق الحرم المكي في بداية مارس 2020 كإجراء احترازي لمنع تفشي كورونا⁵⁷ وأوقفت عمرة رمضان، ومنع الحجيج من التواؤف من كل فج عميق، ومن مختلف الدول، واقتصر موسم الحج على بعض المواطنين والجالية المسلمة المقيمة في المملكة، بعد ضئيل جدًا، فما حكم ذلك؟

أصدر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين فتوى تجيز منع الحج والعمرة مؤقتاً إذا انتشر الوباء، وخشي على الحجاج من العدو والهلاك، وأضاف الأمين العام لهذه المنظمة، الدكتور علي القره داغي أنّ الفقهاء اتفقوا على جواز ترك الحج عند خوف الطريق، بل إنّ الاستطاعة

"لأداء الحج" لن تتحقق إلاً مع الأمان والأمان، وذلك فإنَّ الأمراض الوبائية تُعَدُّ من الأعذار المبيحة لترك الحج والعمرة⁵⁸ وهو الرأي الذي حُلِّصَ إليه مؤتمر معالجة الشريعة الإسلامية لأثار جائحة كورونا، المنعقد بالكويت يومي 6-7 شوال 1441هـ، ضمن توصياته ومن أهمها: أنه يجوز إيقاف التصريح بالحج والعمرة ملءةً مدددة إن دعت الضرورةُ الصحيةُ لذلك، كما أنَّ الحج باق، وبأقل عدد تتحقق فيه الفرضية والشعيرة، وبما لا يؤدي إلى تفشي الوباء⁵⁹، وهذا يدخل في باب القاعدة الكبرى التي تقررت معنا سابقاً لا ضرر ولا ضرار وكذلك قاعدة لا واجب مع العجز ولا حرام مع الضرورة.

وهذا هو الرأي المترجح بقوه عند تحيص أداته، وفي كتب النوازل أشباهٍ ومثالى لهذه المسائل، نذكر منها فتوى الإمام ابن رشد زجمه الله عمن لم يحج من أهل الأندلس لعدم الاستطاعة، وهي القدرة على الوصول مع الأمان على النفس والمال، فأجاب : فرض الحج ساقط في زماننا هذا عن أهل الأندلس، لعدم الاستطاعة، لعدم أمن الطريق⁶⁰، كما عنون الإمام الونشريسي -رحمه الله- إحدى النوازل بقوله "الحج ساقط عند تحقق أحطر الطريق"، كما قال : وأجاب الأستاذ أبو بكر الطروشي بأنَّ الحج في ذلك الزمان⁶¹، وهذه الفتوى كانت في القرنين الخامس والسادس هجري، حيث كثُر آنها قطاعُ الطريق، والنصارى المغاربة، رضي الله عنه وروى مالك أنَّ عمر بن الخطاب، مر بامرأة مجذومة، وهي تطوف باليت، فقال لها: يا أمَّةَ اللهِ، لا تؤذِي النَّاسَ، لو جلستِ في بيتكِ، فجلستَ، فمر بها رجل بعد ذلك، فقال لها: إنَّ الذِّي كَانَ قَدْ نَهَاكَ، قَدْ مَاتَ، فاخْرُجِي، فَقَالَتْ: مَا كَنْتَ لِأَطْبِعَهُ حَيَا، وَأَعْصَيْهُ مِيتًا⁶². ومن أوضح الأدلة على ذلك.

الخاتمة :

يمكينا القول ختاماً بأنَّ نازلة كورونا كما أثرت على حركة البشرية في العالم، وعلى نشاطهم الاجتماعية والاقتصادية، فإنَّا كذلك أثرت على السير الطبيعي المعتمد لشئونهم الفقهية بكل نواحيها وبالخصوص التعبدية منها، للجو لذلك كان لزاماً على فقهاء الأمة، وعلمائها ومفكريها، تحريك كوامن قواعد الشريعة والفقه التَّغْنِي لإجلاء محسن الشريعة، وإظهار مرونتها ومسائرتها لحوادث الدهر، وطوارئ الكون، لإيجاد حلول لآثارها، وقد ارتسمنا ذلك في هذا المجال، ورأينا معالجة الفقه للجوانب التعبدية إبان هذا الوباء، وكيف ظهر مبدأ التسبيير، ورفع الحرج عن المكلفين، والتحقيق عنهم في شتى الجوانب.

ولعل هذا المقال الذي يبحث بعض المتغيرات الفقهية في باب التعبديات يفتح آفاقاً لبحث المتغيرات الفقهية في سائر الأبواب، ومدى تأثير كورونا على فقه الأسرة، والبيوع والاجارات، وفقه السياسة الشرعية، وحدود تصرف الحكم، في تقيد حركة رعيته، وضبط تصرفاته وبالمقابل تعويضهم كذلك على الأضرار المترتبة على ذلك، وغير ذلك من المسائل الفقهية المستحقة للبحث، وإيجاد الحلول الشرعية لها.

المراجع

- ¹ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء القزويني الرازي (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ت عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، سنة 1399هـ/1979م، (ج4/ص42).
- ² الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، سنة 1407هـ/1987م، (ج6/ص2243).
- ³ سورة هود: [الآية: 91].
- ⁴ الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت: 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، ت صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، سنة 1412هـ/1992م، (ص442).
- ⁵ سورة النساء: [الآية: 78].
- ⁶ الراغب الأصفهاني، المفردات (ص384).
- ⁷ ابن فارس، مقاييس اللغة (ج4/ص442).

- ⁸ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت: 771هـ)، جمع الجواع في أصول الفقه، ت عبد المنعم خليل إبراهيم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، سنة (1424هـ/2003م)، (ص13).
- ⁹ الرجحيلي، وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2، سنة (1405هـ/1985م)، (ج 1/ص 17).
- ¹⁰ المصدر نفسه (ج 1/ص 81).
- ¹¹ الجوهري، الصحاح (ج 1/ص 79).
- ¹² انظر: عبد العزيز اللبيدي، القاموس الطي العربي، نشر دار البشير، عمان، الأردن، ط 1، سنة (1465هـ/2005م)، (ص 1184).
- ¹³ انظر : ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (ت: 428هـ)، القانون في الطب، ت محمد أمين الضناوي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، سنة (1420هـ/1999م)، (ج 1/ص 125).
- ¹⁴ منظمة الصحة العالمية على الأنترنت الصفحة الرئيسية، حالات طوارئ الأمراض، فيروس كورونا المستجد ncov-2019.
- ¹⁵ المصدر نفسه.
- ¹⁶ المصدر نفسه.
- ¹⁷ سورة النساء: الآية [29].
- ¹⁸ سورة البقرة: الآية [195].
- ¹⁹ رواه البخاري في صحيحه - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه، وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفري (ت: 256هـ)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر دار طوق النجاة، مصر، الطبعة الأولى، سنة (1422هـ/2001م)- كتاب الطب، باب لا هامة (ج 7/ص 138)، رقم: [5771]، ومسلم في صحيحه - المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري التيسابوري رحمه الله تعالى (ت: 261هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، نشر دار الجليل، بيروت، لبنان الطبعة مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إسطانبول، دون عدد الطبعه، سنة (1334هـ/1915م) - كتاب السلام، باب لا عدو ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء (ج 7/ص 32) رقم: [5847].
- ²⁰ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون (ج 7/ص 130) رقم: [5728]، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب الطاعون والطيره والكهانة ونحوها (ج 7/ص 26) رقم: [5825].
- ²¹ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الجناد (ج 7/ص 126) رقم [5707].
- ²² ابن قيم، محمد بن أبي بكر (ت: 751هـ)، إعلام المؤمنين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، سنة (1411هـ/1991م)، (ج 3/ص 11).
- ²³ المصدر نفسه.
- ²⁴ انظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت: 774هـ)، البداية والنهاية، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر دار هجر، الجيزه، مصر، ط 1، سنة (1418هـ/1997م)، (ج 10/ص 68).
- ²⁵ سورة المائد़ة: الآية [38].
- ²⁶ انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين (ج 3/ص 18).
- ²⁷ رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره (ج 1/ص 30) رقم: [91]، ومسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، باب تعريف اللقطة وأنواعها (ج 5/ص 133) رقم: [4519].
- ²⁸ محمد مصطفى الرحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، نشر دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، سنة (1427هـ/2006م)، (ج 1/ص 359).
- ²⁹ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين (ت: 771هـ)، الأشباه و النظائر ، ت عادل احمد عبد الموجود ،و علي محمد عوض ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ،ط 1 سنة (1411هـ/1991م)، (ج 1/ص 48).
- ³⁰ سورة البقرة: الآية [185].
- ³¹ سورة الحج: الآية [78].
- ³² الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت: 914هـ)، المعيار المعرّب والجامع المغرّب عن فتاوى أهل إفريقيّة والأندلس والمغرب، ت جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، (1981م)، (ج 6/ص 590).
- ³³ ابن القيم، إعلام الموقعين (ج 2/ص 17).
- ³⁴ سورة البقرة: الآية [286].
- ³⁵ سورة البقرة: الآية [173].

- ³⁶ موقع com ennaharonline. مقال بقلم أمينة داودي يوم 31/03/2020 نacula عن بيان وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم نقله يوم 26 جويلية 2020.
- ³⁷ أنظر الصفحة من هذا المقال.
- ³⁸ الموسوعة الفقهية الكويتية، اشرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، نشر دار ذات السلاسل الكويت، ط١، سنة (1983م)، (ج 14/ص 273).
- ³⁹ الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد (ت: 1201هـ)، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، ت مصطفى كمال وصفي، طبع دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د سنة، (ج 1/ص 266).
- ⁴⁰ سورة النور: الآية [36-37].
- ⁴¹ انظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت: 774هـ) تفسير القرآن العظيم ، ت سامي بن محمد السلامة، نشر دار طيبة، السعودية، ط١ سنة (1997م)، (ج 6/ص 6).
- ⁴² سورة البقرة: الآية [114].
- ⁴³ البيضاوي، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر (ت: 685هـ)، أنوار الترليل وأسرار التأویل، ت محمد عبد الرحمن المرعشلي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، سنة (1418هـ)، (ج 1/ص 101).
- ⁴⁴ اللجنة الوزارية للفتوى، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري، تاريخ 15 مارس 2020.
- ⁴⁵ دار الإفتاء المصرية، يوم 22 مارس 2020 على 10.04 صباحاً، نacula عن جريدة اليوم السابع المصرية.
- ⁴⁶ المصدر نفسه.
- ⁴⁷ سورة البقرة: الآية [114].
- ⁴⁸ سورة الجن: الآية [18].
- ⁴⁹ تغريد حاكم المطيري على التويتر، يوم 13 مارس 2020، الساعة 4:34 مساءً.
- ⁵⁰ كانت معرضة هؤلاء الأساتذة وغيرهم عبر موقع التواصل الاجتماعي بأسمائهم، انظر: مقال الدكتور بلخير طاهر الإدريسي العنوان: «إباءً للذمة، ونصحاً للأمة في صفحته الرسمية في موقع الفيسابوك، يوم 17 مارس 2020، 8:40 مساءً مع فيديو للدكتور نفسه مرفق بالمقال.
- ⁵¹ عبد الرحمن الجزييري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، (2003م)، (ج 1/ص 570).
- ⁵² رواه أبو داود في سننه -أبو داود سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ)، سنن أبي داود، ت شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قره بلي، نشر الرسالة العالمية، ط١، (2009هـ)- كتاب الزكاة، باب في تعجيل الزكاة (ج 3/ص 66) رقم: [1624]. وأخرجه الحاكم في مستدركه -الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (1411هـ/1990م)- كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ذكر مناقب العباس بن عبد المطلب بن هاشم عم رسول الله، إعطاء النبي السقاية للعباس، (ج 3/ص 375) رقم [5431]، وقال حديث صحيح ولم يخرجاه، ووافقه النهي في التلخيص (ج 3/ص 375)، وحسنه الالباني -الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، نشر مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط١، سنة (1419هـ/1998م)- (ج 450).
- ⁵³ اللجنة الوزارية للفتوى، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري، بيان رقم 1441 يوم 4 رمضان 1441 الموافق ل 27 افرييل 2020.
- ⁵⁴ انظر البيان السابق للجنة الفتوى الوزارية.
- ⁵⁵ سبق تخيجه: (ص 11).
- ⁵⁶ دار الإفتاء المصرية، يوم 1 افرييل 2020، نacula عن جريدة اليوم السابع المصرية.
- ⁵⁷ الصحفي قحطان العيوش، مجلة إرم نيوز ، يوم 05 مارس 2020، 19:50.
- ⁵⁸ مجلة الخليج أونلاين، يوم الاحد 1 مارس ، س 18:58.
- ⁵⁹ إسلام أون لاين، ملخص توصيات مؤتمر معالجة الشريعة لأثار جائحة كورونا بالكويت، يومي 6-7 شوال.
- ⁶⁰ الونتريسي، المعيار المغرب، (ج 1/ص 432).
- ⁶¹ المصدر نفسه، (ج 1/ص 433).
- ⁶² مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدري (ت: 179هـ)، الموطأ، ت محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، الإمارات، ط١، سنة (1425هـ/2004م)، (ج 3/ص 625) رقم: [1603].